

التمويل غير التقليدي: حل للأزمة أم تأزم للوضع؟

Unconventional financing: is a solution to the crisis or an aggravate the situation ?

1رقاني لالة فاطمة

1جامعة الحاج موسى آق أحموك بتمنراست، reggani1lallafatima@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/06/30

تاريخ المراجعة: 2020/03/07

تاريخ الاستلام: 2019/09/18

الملخص:

بعد انهيار أسعار النفط وجدت الجزائر نفسها في مشكلة اقتصادية حقيقية، خاصة أنها تعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة تتعدى 90% لتغطية نفقاتها، ومع استمرار الأسعار في التزول و بإستنفاد صندوق ضبط الإيرادات، لجأت للتمويل غير التقليدي كحل مؤقت لمدة خمس سنوات القادمة، والذي يعني الاستدانة من البنك المركزي دون تغطية إيرادات حقيقية، حيث تم تعليق الآمال على هذه السياسة التي يتوقع منها أن تكون ذات نتائج ايجابية، لكن وحسب تجارب بعض الدول فإنه إن لم يتم توجيه هذه الاموال للتنمية سوف تؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد على غرار زيادة معدلات التضخم.

كلمات مفتاحية: انهيار أسعار النفط، تمويل غير التقليدي، عجز الموازنة.

Abstract :

After the collapse of oil prices, Algeria found itself in a real economic problem, especially as it relies on oil revenues by more than 90% to cover its expenses. Hopes have been put on this policy, which is expected to have positive results, but according to the experience of some countries, if this money is not directed to development, it will have negative effects on the economy such as increasing inflation rates.

Key words: Budget deficit, Oil price collapse, Unconventional financing.

رقاني لالة فاطمة، reggani1lallafatima@gmail.com

المقدمة:

تعاني معظم الدولة المصدرة للنفط بعد السقوط لأسعاره مشاكل اقتصادية، لا سيما تلك الدول التي تعتبر الإيرادات النفطية جزءا هاما من ميزانياتها، ولعل من أهم المشاكل التي صاحبت انهيار أسعار النفط مشكلة التمويل التي تعاني منها معظم الدول النامية فضلا عن الدول المصدرة للبتروول ومن بينها الجزائر، وباعتبار أن اقتصادها ريعي فذ وبالأخذ بعين الاعتبار عدم تكامل هيكلها الاقتصادي، أصبحت الجزائر تواجه مشكلة توفير الموارد اللازمة لتمويل وتحريك النشاطات الاقتصادية، وكحل من الحلول تم اقتراح مشروع التمويل غير التقليدي لمدة 5 سنوات.

و بعد المصادقة على مشروع قانون يتضمن تعديل قانون النقد والقرض والذي يسمح لبنك الجزائر بإقراض الخزينة العمومية مباشرة دون تغطية بإيرادات حقيقية، بهدف إعادة توازن الموازنات العامة في ظل الصعوبات التي تواجهها المالية العامة وسيكون هذا اللجوء الاستثنائي ضمن مرحلة انتقالية تم تقديرها بخمس سنوات، وذلك بغية الحفاظ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدليل أن هذا التمويل سيتم توجيهه نحو ميزانية الاستثمار للدولة وليس نحو نفقات التسيير، ومن شأن هذا التوجه السماح بالاستجابة بشكل عقلائي لحاجيات التنمية البشرية ولإنجاز المنشآت ومرافقة التطور والتنمية، وذلك تفاديا لتوقف مسار التنمية، حيث ومع حلول سنة 2018 سيتم الشروع في عملية اصدار النقود الجديدة بدون مقابل حقيقي حيز التنفيذ، وقد انتهجت الدولة هذه السياسة بعد النجاح الباهر الذي حققته في الولايات المتحدة الامريكية، حيث كانت هذه السياسة قادرة على انتشار الاقتصاد الامريكي من ازمة اقتصادية في ظرف عام واحد، وقد غضت الدولة النظر عن سلبيات هذه السياسة المتعددة ولاسيما على الدول النامية والتي كانت المهلكة لإقتصاديات دول مماثلة لنا سبق لها وأن صُنفت من دول النامية إن لم نقل دول العالم الثالث، بغض النظر عن الاختلاف الشاسع بين الاقتصاديات، وقد هدفت هذه الدراسة التعرف على سياسة التمويل غير التقليدي وما المتوقع منها من ايجابيات وكذلك اظهار سلبيات هذه السياسة لاسيما بالنسبة للدول النامية، ولذا جاءت اشكالية البحث كالتالي: هل تعتبر سياسة التمويل غير التقليدي حلا للأزمة؟ وللإجابة على هذه الاشكالية تم طرح الفرضيات التالية:

-سياسة التمويل غير التقليدي الحل الأنجع للأزمة؛

-سياسة التمويل غير التقليدي ليست حل للأزمة.

تمت دراسة التمويل غير التقليدي واثاره على اقتصاديات الدول النامية، هذه الأخيرة التي تتشابه من ناحية الخصائص والبيئة ومنه من ناحية الأساليب والأطر المناسبة.

فقد جاءت دراسة أديس بابا أوطو اوكنجديت تحت عنوان التمويل بالعجز بين الإنعاش الاقتصادي والتضخم النقدي، وقد أوضح من خلال هذه الدراسة أن لسياسة التمويل بالعجز شروط يجب توفرها، وأنها ولو نجحت في الدول المتقدمة لا يعني هذا بالضرورة الحصول على نفس النتائج في الدول النامية.

أما دراسة يزيد تقرارث وآخرون فقد تطرقت للتمويل بالعجز في الجزائر واقع وآفاق وفيها تمت معالجة أسباب اللجوء لهذه السياسة والآثار المترتبة عليها، فضلا عن محاولة استشراف لبعض المتغيرات الاقتصادية.

وفي دراستنا لهذا الموضوع سنحاول التطرق لأزمة انهيار أسعار النفط التي أدت لتسجيل عجوزات مستمرة في الموازنة العامة المؤدية إلى اللجوء إلى التمويل بالعجز، وذلك بالإعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي وقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث مباحث:

أولا: أزمة انهيار أسعار النفط؛

ثانيا: عجز الموازنة؛

ثالثا: التمويل غير التقليدي.

أزمة انهيار أسعار النفط الراهنة:

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي من المحروقات وينسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية و التأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية.(مرغيت)

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014م بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة لتراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتضائل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، و إلى توازنات إقليمية وجيوسياسية..(شظيبي، 2015)، فانخفض سعر برميل النفط من 110 دولارا في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولارا مطلع العام 2016، وبلغت النسب المئوية فقد هبطت أسعار النفط بمعدل تجاوز72%. (مرغيت، مرجع سابق)

ويرجع انهيار أسعار النفط لعدة عوامل شكّلت ضغوطا خافضة للأسعر نذكر منها:

1-صعود الولايات المتحدة كمصدر للبترول: بين عامي 2012 و2015 زادت الولايات المتحدة إنتاجها التفتي من عشرة ملايين إلى 14 مليون برميل يوميا، متخطية بذلك كلاً من روسيا والسعودية على رأس قائمة الدول الأكثر إنتاجا للبترول هذه الكمية الإضافية الكبيرة من النفط المتاحة في السوق العالمية تُعادل إنتاج نيجيريا وأنغولا وليبيا مجتمعة من النفط، التي تعتبر من أكثر الدول الإفريقية إنتاجا للبترول؛ (يوهانكس، أبو معيلق، 2016)

2-سياسات الأوبك: في هذه الظروف رفضت الأوبك خفض الإنتاج أو التدخل لإعادة التوازن للسوق الذي يعاني من التخمة، وقد انخفض سعر نفط سلة أوبك بنحو 50% منذ أن رفضت في اجتماع فيينا في اواخر 2014 خفض إنتاجها، وطالما لعبت السعودية تاريخيا دور "المنتج المرن" الذي يستطيع رفع أو خفض الإنتاج، لكنها و دولا أخرى تتمسك بالدفاع عن حصتها في السوق:(الجزيرة)

3-تراجع الطلب العالمي: وخاصة من الأسواق الصاعدة كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الإرتفاع الحاصل في الإستهلاك العالمي من البترول، فقد شهدت الصين في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في انهيار كبير في صادراتها واستثماراتها التي تمثل (3/2) ثلثي ناتجها المحلي الإجمالي، وهذا راجع أساسا إلى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب الإرتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة؛ (عبد الحميد مرغيت، مرجع سابق)

4-ارتفاع سعر صرف الدولار: يتوقع بعض الخبراء استمرار النفط في الهبوط إذا استمر سعر الدولار في الإرتفاع مقارنة بباقي العملات، حيث يشهد سعر صرف الدولار ارتفاعا نسبيا منذ 2014، الأمر الذي دفع بعض الخبراء إلى تفسير انخفاض أسعار النفط بتراجع الطلب عليه بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار تزامنا مع قيام بعض دول أوبك بزيادة إنتاجها لتعويض انخفاض إنتاج بعض أعضائها الآخرين (بسبب الإضطرابات) من غير أن تحسب حسابا لإنخفاض الطلب بسبب ارتفاع سعر الدولار مما أدى لحدوث فائض في السوق.(sasa post)

ونظرا لتربع القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني فإن الجزائر تتعبر من أكبر الدول المتضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الإقتصاد الجزائري، فقد خلف انهيار سعر النفط عدة آثار نذكر منها:

1-انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط: فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا حيث لم تسجل سنة 2015 سوى 14.91 مليار دولار مقابل 35.27 مقارنة بالسنة السابقة لها 2014، أي انخفاض قدره 47.45%:(مدونة التربية والتعليم)

2-الناتج الداخلي الخام: إن الإنكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام، والذي سينخفض 208 مليار دولار لسنة 2015 مقارنة مع حوالي 211 مليار دولار كان متوقعا عام 2014 على أساس نمو سنوي في حدود 4% مما يعني انخفاض

معدل نمو الإقتصاد الجزائري حيث أنه لم يتجاوز 3.9% عام 2015 مقارنة مع 4.5% لعام 2014 نظرا لإستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات عن التنوع في مجال الإقتصاد: (شطيبي، مرجع سابق)

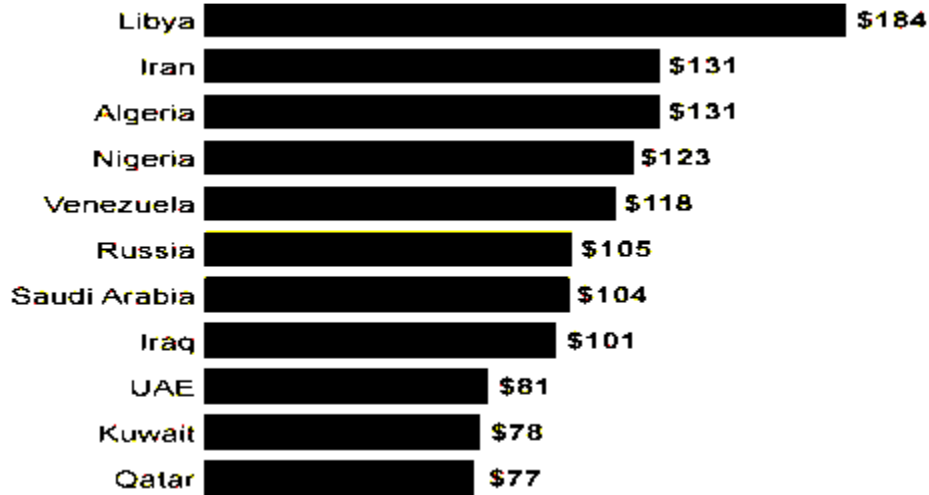
3- لمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية و الوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات، الذي انخفضت موارده بشكل حاد، حيث تراجع ب 1714.6 مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية جوان 2014 ونهاية جوان 2015 أي انخفاض ب 33.3 بالمائة على مدى 12 شهرا: (مرغيث، مرجع سابق)

4- ميزان المدفوعات: عندما انخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول من سنة 2014م، قدر ب 1.32 مليار دولار مقابل فائض قدر ب 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق، ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014 بعد أن بلغ نهاية 2013 حوالي 194 مليار دولار قبل أن تنخفض إلى مرة أخرى إلى 185 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر فتكون بذلك الجزائر خسرت 8 مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسبب أزمة البترول: (شطيبي، مرجع سابق)

1- عجز في الحسابات الخارجية: حيث حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 78.7 مليار دولار في النصف الأول من 2015 ، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، وتبعاً لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71% عوض 111% في النصف الأول من عام 2014: (مدونة التربية والتعليم)

2- خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة: حيث تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015، ومن المتوقع اتساع هذا العجز في 2016، (مرغيث، مرجع سابق): والشكل التالي يوضح أسعار النفط اللازمة لموازنة ميزانيات الدول المصدرة للنفط : (راهم وبوركاب، 2015)

الشكل (1): أسعار النفط اللازمة لموازنة ميزانيات الدول المصدرة للنفط



المصدر: راهم فريد و بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص 6 ويتضح لنا من الشكل اعلاه أنه لموازنة سنة 2016 يتوجب أن تكون أسعار النفط في حدود 131 دولار للبرميل.

II. عجز الموازنة

تجدر الإشارة إلى أن هناك خلط بين مصطلحي الميزانية والموازنة حيث اختلفت التشريعات باستخدام مصطلح الميزانية والموازنة، فبعض التشريعات العربية أدرجت الميزانية بدلا من الموازنة، رغم وجوب التمييز ما بين المصطلحين.

فتعرف الميزانية باللغة الفرنسية بكلمة Bilan، وهي كشف بموجودات ومطلوبات المؤسسة أو الشركة في فترة معينة، أو في نهاية السنة المالية، ومقارنة قيمتها الحالية بقيمتها السابقة، مع إظهار وضعها المالي من أرباح أو خسائر محققة. (ضاهر، 2002)

في حين أن الموازنة Budget هي كشف تقديري بنفقات الدولة ووارداتها عن سنة مالية مقبلة، وهي تحتاج كما هو معلوم إلى إجازة من السلطة التشريعية في الدولة المعنية، ويجب أن تكون متوازنة بين النفقات والإيرادات حتى بوجود عجز مالي فيها. (المرجع السابق)

وقد عرفها الدكتور قحطاب بالسيوفي في كتابه بأن الموازنة العامة هو صك تعدد السلطة التنفيذية، يتضمن تقديرات مفصلة لنفقات الدولة التي تلتزم القيام بها ومواردها اللازمة لتمويل هذه النفقات، حيث يعرض على السلطة التشريعية مناقشة ما تراه مناسباً منه في صيغة قانونية، يسمح بموجبها للسلطة التنفيذية القيام بمهامها الجبائية والإنفاق خلال فترة زمنية محددة. (بن حمادي)

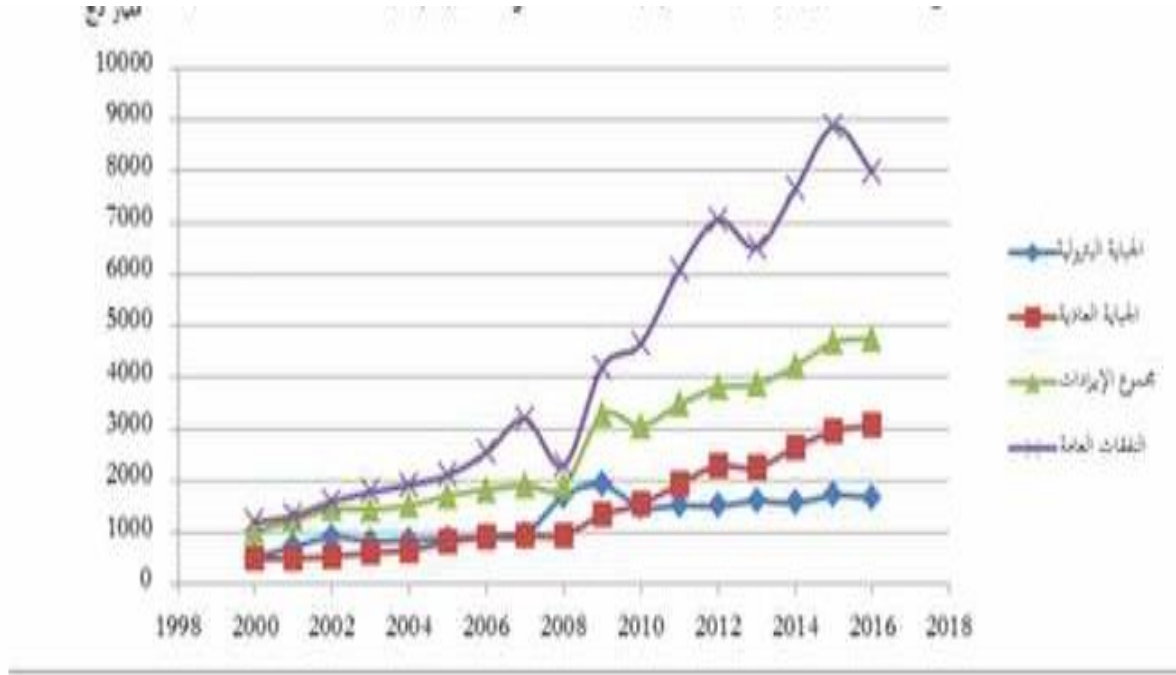
أما المشرع الجزائري فقد عرفها ب: "تشكل الموازنة العامة للدولة من الإيرادات و النفقات المحددة سنوياً كموجب قانون و الموزعة وفقاً للأحكام التشريعية المعمول بها، المادة 6 من قانون المالية سنة 1984" (المرجع السابق) وكما لاحظنا سابقاً أن المالية العامة في الاقتصاد الجزائري تعاني من عجز في الموازنة والذي تم تعريفه بـ "نقص الإيرادات العامة عن النفقات العامة نتيجة الخلل الهيكلي القائم بين تيارات الموارد وبين تيارات الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى الاقتراض بهدف تمويل الإنفاق العام، ويؤدي ذلك إلى زيادة الخلل الهيكلي من جديد" (كردوني، 2014)، ويمكن القول أن عجز الموازنة هو: "الحالة التي تكون فيها النفقات العامة أكبر بكثير من الإيرادات العامة، بمعنى آخر أن العجز ناتج عن زيادة الإنفاق العام يفوق الإيراد العام". (كنعان)

ويرجع هذا العجز بصفة عامة لعدة عوامل نحاول ذكر بعضها منها في مايلي:

- 1- قانون فانغر: حسب رأي فانغر أن النشاط الحكومي يزداد كما ويتعدد نوعاً بمعدل أكبر من معدل الزيادة في النمو الإقتصادي ومن معدل زيادة السكان، ويفسر تلك الزيادة بسنة التطور، فالدولة تنمو وتتطور وتزداد التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد ومن ثم فإن نفقاتها تزداد تبعاً لذلك. (دحماني، 2012)
 - 2- أثر التضخم وتدهور القوة الشرائية للنقود: يؤدي تدهور القوة الشرائية للنقود إلى نمو الإنفاق العام ودفعه نحو التزايد من خلال الموازنة العامة، حيث تزيد تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمات التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية، كما أنه ومع اشتداد الضغوط التضخمية كثيراً ما تضطر الدولة إلى تقرير علاوات غلاء لموظفيها لتعويض الإنخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية، كما تزيد أيضاً مخصصات الدعم السلعي وترتفع كلفة الإستثمارات العامة. (كردوني، مرجع سابق)
 - 3- الإنفاق الإستثماري: اتساع نطاق القطاع العام أدى إلى تزايد الوزن النسبي للإنفاق العام الإستثماري في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت. وارتبط تزايد هذا الوزن بمتطلبات التنمية خاصة في مراحلها الأولى، والتي اقتضت توجيه قدر كبير من الإنفاق الإستثماري إلى مشروعات البنية الأساسية وكذلك تدعيم الهيكل الصناعي. (غانمي، 2017)
 - 4- زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية: من الطبيعي أن الديون العامة الخارجية والداخلية تظهر في الموازنة العامة للدولة، ذلك أن النفقات المستحقة عليها تحتسب عادة ضمن النفقات الجارية أما أقساط الديون فتظهر في باب التحويلات الرأسمالية.
- إن ارتفاع مستوى الدين الحكومي بشقيه الداخلي والخارجي يؤدي إلى ارتفاع الأعباء المالية المترتبة على خدمة الدين، الأمر الذي يزيد من حدة فجوة بين الموارد المالية الحكومية والإلتزامات التي تقع على عاتقها. (غانمي، مرجع سابق)

- 5- الإنفاق العسكري: تعتبر النفقات العسكرية من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام فهي تمثل نسبة كبيرة من النسبة الإجمالية لمجموع النفقات العامة، فارتفاع الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب وعدم الإستقرار السياسي زاد من حجم هذه النفقات، فالإنفاق العسكري لا يشتمل على مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية الجارية فقط ولكن يشمل أيضا على النفقات المخصصة لإستيراد الأسلحة وكل المتطلبات العسكرية.(دردوري، 2014)
- 6- الأزمات الاقتصادية: تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى إحداث العجز في الموازنة العامة للدولة، لأنها تؤدي إلى نقص الموارد المالية للدولة نتيجة ضعف مقدرة الأفراد على تأدية ما عليهم من واجبات مالية من ناحية، وما تتطلبه هذه الأزمات من الدولة من زيادة في حجم الإنفاق العام لعلاج آثارها في صور إعانات للعمال العاطلين، ونفقات إعادة النشاط الإقتصادي من ناحية أخرى. (كردوني، مرجع سابق)
- 7- اتساع نمو العمالة الحكومية: تتميز العمالة في القطاع الحكومي بتزايد معدل نموها بالإضافة إلى تزايد نسبتها إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الإقتصاد الوطني ككل وهو ما يؤثر على ارتفاع النفقات الجارية من خلال زيادة الرواتب والأجور، فعندما نتبع موازنات الدول نجد تزايد هائل في نفقات التسيير سببه هو الزيادة الكبيرة في الأجور نتيجة لنمو العمالة الحكومية، فهذا النوع من الإنفاق يمثل سببا رئيسيا في زيادة الإنفاق بشكل عام واتساع حجم عجز الموازنة العامة بشكل خاص.(دردوري، مرجع سابق)
- 8- تدهور الأسعار العالمية لمواد الخام: يؤكد خبراء صندوق النقد الدولي، أن هناك سببا آخر لحصول العجز المالي في الدول النامية، وذلك عندما يحصل رواج في حصيلة الصادرات نتيجة ازدياد الطلب العالمي على احدى سلع التصدير الرئيسية، وما يترتب عليه من اتجاه الحكومة إلى التوسع في الإنفاق العام والجاري والإستثماري، وتحدث المشكلة عندما تتجه الأسعار العالمية لتلك السلعة نحو الإنخفاض وبالتالي تقل حصيلة النقد الأجنبي وحصيلة الإيرادات العامة، في نفس الوقت الذي يكون من الصعب عليها إعادة ضغط انفاقها سواء الجاري أو النفقات اللازمة لإستكمال المشروعات تحت التنفيذ وصيانة المشروعات المنفذة بالفعل، الأمر الذي ينعكس على الموازنة العامة مسببا العجز فيها.(غانبي، مرجع سابق)
- 9- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية: من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تقاعس نمو الإيرادات هو كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية، فهذه الإعفاءات تؤثر بدرجة كبيرة على إيرادات الموازنة العامة للدولة، فنلاحظ أنه عندما تريد الدولة أن تقوم بجذب الإستثمارات الأجنبية تقدم لها الكثير من الإمتيازات وأبرزها تكون على شكل إعفاءات ضريبية وهو ما يؤثر سلبا على إيرادات الدولة، وبالتالي اعتماد الدولة على تقديم هذه الإعفاءات غير المدروسة يؤدي إلى الضرر بإيراداتها السيادية.(دردوري، مرجع سابق)
- 10- كبر حجم القطاع غير الرسمي: حيث تواجه الدول النامية والإقتصاديات الصاعدة كبر حجم القطاع غير الرسمي العامل داخل الإقتصاد، الأمر الذي يعني ضعف الأداء الضريبي ومحدودية زيادة الضرائب وتقلب الإيرادات الحكومية، حيث انتشرت ظاهرة خطيرة تعرف بالإقتصاد السري أو ما يسميه البعض بالإقتصاد غير الرسمي أو النشاط الأسود والتي أسهمت بشكل كبير في حرمان الدولة من إيراداتها المقررة.(غانبي، مرجع سابق)

ومن آثار الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري تنامي العجز في الموازنة كما نلاحظه في الشكل الموالي (فوقه ومرقوم، 2016)
الشكل (2): تطور وضع الموازنة العامة في الجزائر (2000-2016)



المصدر: فوقه فاطمة ومرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للإقتصاد الوطني، مجلة الاقتصاد والمالية، 2016 ص 6.

نلاحظ من الشكل أن عجز الموازنة في ارتفاع مستمر، وقد بلغ أحجاما قياسية ابتداء من سنة 2009 وذلك يرجع لعدة أسباب ولعل أبرزها التوسع في الانفاق الحكومي، وتفاقم الوضع ابتداء من سنة 2014 وذلك يرجع أساسا لإنخفاض الجباية البترولية، وبما أن العجز يستمر في التزايد، وباستنزاف صندوق ضبط الإيرادات في محاولة لتغطية العجز ارتأت الدولة اللجوء للتمويل غير التقليدي أو ما يعرف بسياسة التمويل بالعجز كمحاولة لحل للأزمة وللحد من آثارها لاسيما في يخص عجز الموازنة العامة.

III. التمويل غير التقليدي "سياسة التمويل بالعجز"

تلجأ الكثير من الدول إلى عملية الإصدار النقدي الجديد وذلك من أجل تمويل التنمية أو من أجل تحريك الأنشطة الإنتاجية، وذلك من أجل زيادة الإنتاج وكذا فرص العمل، ومن بين الأسباب الهامة التي تؤدي بالدولة للجوء إلى الإصدار النقدي الجديد هو تغطية عجز الموازنة العامة للدولة، حيث يعتبر الإصدار النقدي الجديد الملجأ الأخير والمصدر الأخير للإيرادات العامة، حيث لا يمكن وصفه بالموارد المستقر للإيرادات، وذلك لما ينجر عنه من سلبيات، (دردوري، مرجع سابق) فيقصد به تلك الحالة التي تعتمد الدولة زيادة نفقاتها عن إيراداتها وينتج عنها عجز يغطي بالإصدار النقدي الجديد كما يعرف بنقدنة عجز الموازنة العامة أي أن الحكومة يمكن لها أن تستخدم عملية الإصدار النقدي الجديد (طبع نقود جديدة) وذلك من أجل تأمين إيرادات إضافية للموازنة العامة. (دردوري، مرجع سابق) كما تم تعريفه أنه قيام الدولة بزيادة وسائل الدفع في الاقتصاد عن طريق الإصدار النقدي الجديد، زيادة تؤول إليها بغرض استخدامها في تمويل نفقاتها العامة والتي لا تكفي لتغطيتها إيراداتها العامة من الضرائب والرسوم ومن ممتلكاتها ومن قروضها العامة، ويعرف أيضا قيام السلطات العامة بتمويل جزء من نفقاتها عن طريق إصدار نقدي جديد، وبمحيط يؤدي استخدام هذه الطريقة إلى إحداث زيادة صافية في مقدار النقود في التداول، (مدونة ايلاف الإلكترونية) وللإستفادة من الجانب المفيد للإصدار

النقدي، فإنه يجب التعامل به على نحو ما توصي به الدراسات المتخصصة في التنمية الاقتصادية والدراسات النقدية المتخصصة بكل حذر يجب أن يكون: (حشيش، 2001)

1- الجهاز الإنتاجي في الإقتصاد على درجة كبيرة من المرونة؛

2- أن يوجد فائض في عناصر الإنتاج.

وفي نفس الوقت، فإنه يجب على المسؤولين عن السياسة المالية والنقدية في الدولة إذا ما اضطروا لعملية الإصدار النقدي أن يقوموا بها على دفعات بسيطة، ليتمكن الإقتصاد الذي يكون مجالاً لهذا الإصدار من امتصاصها ومقاومة ما تحدثه من اضطرابات وأن يوقف هذه العملية فور اتجاه الأسعار إلى الإرتفاع اتجاهها ملحوظاً درءاً لأخطار التضخم. (المرجع السابق)

و يعتبره بعض الاقتصاديين ذو آثار ايجابية على النشاط الاقتصادي تتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية وحجم الإنتاج والعمالة والدخول، وفي انخفاض أو ثبات في الأسعار مع تحقيق نمو اقتصادي مقبول، (غازي) وبتبني هذه السياسة يُتوقع منها أن تحقق ما يلي:

- تراكم رأس المال وزيادته مما يزيد الطاقات الإنتاجية وهذا يساعد في تحقيق التنمية؛
 - تمويل القروض بالإصدار النقدي يؤدي إلى زيادة مستويات الطلب المصاحبة لزيادة الانتاج عند مستوى التوظيف الكامل؛
 - عدم الحاجة إلى جهاز إداري ضخم كما هو الحال في الضرائب وبالتالي فهي وسيلة سهلة و غير مكلفة؛
 - تؤدي إلى زيادة الادخار الاختياري الناجم عن زيادة الدخل والأرباح. (التركي، ص 268)
- كما يرى بعض الاقتصاديين أن سياسة التمويل بالعجز تتميز بكفاءة وفعالية في الجوانب التالية: (اكونجديت)
- تخصيص الموارد الاقتصادية، فهو يمنح للدولة قدرة شرائية تعزز من التحكم في الموارد الاقتصادية؛
 - استقرار الأسعار فحسب رأي بعض مؤيدي هذه السياسة فإن التمويل بالعجز يؤدي لزيادة القدرة الشرائية التي تساهم في زيادة معدل التكوين الرأسمالي وبالتالي يرتفع الانتاج و يترتب عن زيادة الانتاج زيادة المعروض من السلع والخدمات وينتج عن هذه الزيادة انخفاض الاسعار وبالتالي احداث توازن العرض والطلب واستقرار الأسعار؛
 - تحقيق التنمية الاقتصادية؛
 - إعادة توزيع الدخل القومي.

ولكن على البلدان النامية ذات الأجهزة الإنتاجية المتخلفة أن تحذر من اللجوء إلى هذه الوسيلة لتمويل عجز موازنتها، لأن عمليات الإصدار النقدي الجديد عادة ما تتمخض عنها آثار سيئة على المسيرة التنموية للبلدان النامية عن طريق زيادة تكلفة المشروعات التنموية والاضراب بميزان المدفوعات، كما تحمل الطبقات الفقيرة أعباءاً متزايدة لا تتوافق مع مستويات دخولهم المحدودة، (العربي، عبد المعطى) فهي تحمل في طياتها عدة آثار سلبية نذكر منها: (اليسري)

- إضعاف ثقة الجمهور بالعملية نتيجة ضعف القوة الشرائية لها؛
- الزيادة المستمرة في الأسعار وبالذات في حال المنتجات التي لا تتمتع بمرونة عرض كافية كما هو الحال في المنتجات الزراعية؛
- إرباك الحسابات الاقتصادية وعملية التنبؤ بمستقبل الفرص الاقتصادية؛
- زيادة الميل الحدي للإستهلاك لدى أصحاب الدخل المتدنية نتيجة لتفضيلهم عدم الاحتفاظ بالسيولة لإنخفاض القدرة الشرائية للنقود؛

- له آثار سلبية على ميزان المدفوعات حيث يؤدي ارتفاع الأسعار على اضعاف القدرة التنافسية للصادرات أمام السلع العالمية؛
- آثارها التوزيعية تكون لصالح فئات المنظمين وأصحاب رؤوس الأموال على حساب أصحاب الدخول المتدنية.

كما يُعتبر السبب الرئيسي في حدوث التضخم أو زيادة حدته وذلك نتيجة أن الموارد الطبيعية محدودة عادة، ولذا لا يستطيع عرض السلع والخدمات مجارات الطلب المتزايد عليها عند زيادة عرض كمية النقود، فتنشأ فجوة بين العرض والطلب مما يؤدي إلى تسريع معدلات التضخم وغلاء الأسعار الذي أصبح الآن واحد من أكبر المشكلات التي يواجهها الإقتصاد العالمي، (هزرشي، لباز، 2011) وقد تجد الدولة نفسها بعضد التضخم المصاحب لعجز الموازنة العامة وما صاحبه من مظاهر سلبية كالرشوة والتهرب والفساد الإداري - لتعويض التدهور في مستوى المعيشة- وزيادة التوترات الاجتماعية والسياسية، غير قادرة على تأدية وظائفها المعهودة مثل الخدمات الصحية والتعليمية والحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي (غانمي، مرجع سابق)

إن بعض علماء الاقتصاد الاسلامي لم يجيزوا استخدام أسلوب التمويل بالعجز لأنه يؤدي إلى حدوث التضخم، وأجازو اللجوء إليه في حالة طارئة تتطلب من الدولة توفير مبالغ مالية طائلة لتجاوزها مثل حالي الحرب والمجاعة، و أنه يمكن اللجوء إلى البدائل الشرعية للتمويل التضخمي في حالة حدوث الظروف الطارئة مثل: تعجيل الزكاة، والتوظيف على أموال الأغنياء، واستخدام أسلوب خصخصة الإدارة مع الإبقاء على الملكية العامة للمشروع، واللجوء إلى الصكوك الاسلامية، ويمكن اللجوء إلى الوقف من أجل توفير موارد مالية للإنفاق على جزء من النفقات العامة، مثل التعليم والصحة ، كما أجاز الفقهاء الاقتراض بديلا مناسباً للتمويل بالعجز (عبد الرحمان، 2007).

أكد محللون وخبراء أن خيار اللجوء إلى التمويل غير التقليدي لمواجهة الأزمة ينطوي على مخاطر كبيرة ويعيد إلى الأذهان سيناريو فنزويلا التي اعتمدت نفس القرارات وتواجه اليوم حالة إفلاس، ويقول كريستوفر ديمبيك الذي يشغل منصب مسؤول أبحاث الاقتصاد الكلي في "ساكسو بنك" الفرنسية بأن الخيار الذي تنتهجه الحكومة لمواجهة الأزمة يتعارض مع الفكر الاقتصادي وهو بمثابة الهروب للأمام ولن يعالج الوضع، واعتبر أن الجزائر اتخذت تدابير أظهرت قصورها وعجزها في معالجة المشاكل، مضيفاً إلى أن التجارب في عدة بلدان أظهرت أن اللجوء إلى "طبع النقود" له تأثير سلبي ومُضِر خاصة مع زيادة الانفاق الحكومي، مشيراً إلى أن العديد من الدول تخلت عن هذا الخيار لهذه الأسباب، علاوة على ذلك، فإن الزيادة في المعروض النقدي سيولد التضخم، وأكد البعض من الباحثين والاقتصاديين بأن قرار الجزائر نحو خيار التمويل غير التقليدي لن يؤدي إلى تحسن اقتصادي، فهو ليس وارد بل العكس إن المتوقع من هذا القرار الذي من شأنه أن يزيد من المعروض النقدي أن ينتج عنه تضخم مفرط وقد اتضح ذلك جلياً حيث بلغت نسبة التضخم في نهاية سنة 2017 نسبة 5.59% نهاية سنة 2018، و 4.27 سنة 2018، (البنك الدولي) فضلاً عن انهيار قيمة العملة الوطنية وارتفاع تكلفة الواردات خاصة في يتعلق الأمر في المواد الاولية والاستهلاكية، حيث اسند مسؤول الابحاث في ساكسو بنك في نظرتة المستقبلية لإتباع الجزائر لنفس الخطوات التي سارت عليها فنزويلا والتي أدت في الأخير إلى افلاسها، حيث تشترك الدولتان في نقاط على رأسها التبعية النفطية، تضخيم الفواتير وضخ المزيد من النقود، وبنفس المنهج التي سارت عليه فنزويلا أدى إلى بروز العواقب التي تشهدها، حيث كانت لسياسة التمويل بالعجز آثاراً ضارة، حيث أدى ذلك إلى زيادة الكتلة النقدية غير المتحكم فيها ما أدى إلى تضخم مفرط وفقدان قيمة ومصداقية العملة الوطنية، ثم انهيار سعر العملة في السوق السوداء وهو مثال لا ينبغي إتباعه في ظل الاقتصاد المفتوح.

خاتمة:

و في الاخير إذا سلمنا جدلا أن الجزائر كغيرها من الدول النامية لا تتميز بالخصائص التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية على غرار انخفاض معدل التراكم الرأسمالي، عدم وجود كفاءات في اليد العاملة.. الخ إلا أن هنالك عوامل أخرى تحد من فعالية سياستها من أجل التنمية الاقتصادية كعدم مرونة الجهاز الانتاجي، حجم الانفاق الحكومي وانفلات التحكم فيه.. الخ وهي المسببات الرئيسية لوضع العجز في الميزانية والموازنة على حد سواء، إلا أن حل التمويل بالعجز وإن كان لمدة محدودة لا يعتبر حلا ناجعا بقدر ماهو زيادة لتأزم الوضع، حيث اضافة على هشاشة الهيكل الاقتصادي للجزائر وعدم وجود علاقة تكاملية بين مختلف قطاعاته، فضلا على اعتماد الدولة على الايرادات النفطية بشكل أساسي لا منافس لها فيه تجعل الجزائر في وضع حرج وبدل الخروج من الازمة بأقل الاضرار، وحسب تتبع الأحداث فإن هذا الحل لم ولن يزد الطين إلا بلة، فإعتماد الدولة سياسة التمويل بالعجز تيمنا بالولايات المتحدة الامريكية فهذا لا يجعله حلا ناجحا بالضرورة وهذا بدليل اختلاف البيئات والاقتصاديات بين البلدين، فشتان بين الجزائر والولايات المتحدة الامريكية سواء من ناحية الهيكل الاقتصادي أو الجهاز المصرفي أو من حيث قوة العملة أو حتى من حيث قوة الاسواق المالية، بل يجب أن نتخذ العبرة من الاقتصاديات التي تشبهها وتواكبها إلى حد ما أو تلتقي معها في أوجه تشابه على غرار فنزويلا والسودان، وبدل من اللجوء إلى نقدنة الموازنة العامة بما يسمى ب "التمويل التضخمي" توجد بدائل عدة اثبتت نجاعتها كصكوك التمويل الاسلامية، طرح مشروعات على شكل نظام البناء والتشغيل والتحويل حيث يتم تولي القطاع الخاص لتصميم المشروع وتمويله وتشغيله وتشييده خلال مدة الامتياز المتفق عليها من الحكومة، وتحول أصول المشروع للحكومة عند الانتهاء من مدة الامتياز، محاولة امتصاص العملة في الاسواق الموازية، العمل على بناء هيكل اقتصادي قوي متنوع الايرادات كحل على المدى الطويل، وعليه فقد تم التوصل للنتائج التالية:

- ✓ الإصدار النقدي يجب أن يكون آخر الجلول التي ينم اللجوء إليها؛
- ✓ لا بد من توفر شروط لنجاح الإصدار النقدي، وإلا سيكون ذو آثار سلبية بحتة؛
- ✓ من الإفضل التوجه لجلول الشرعية على غرار الصكوك الإسلامية؛
- ✓ بالمقارنة مع تجارب الدول، فنجاح سياسة التمويل بالعجز غير فعالة في الدول النامية، وبذات آثار عكسية.

قائمة المراجع:

1. بن حمادي عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر، جامعة وهران السالوية 1، 31000.
2. راهم فريد و بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط: الاسباب والنتائج، المؤتمر الاول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2015.
3. عادل أحمد حشيش، أصل الفن المالي للإقتصاد العام (دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001).
4. عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية، (جامعة جيجل، الجزائر).
5. عبد الرحمان اليسري، التنمية الاقتصادية في الإسلام.
6. عدنان محمد ضاهر، الموازنات العامة في الدول العربية (مصر، 2002).
7. علي العربي، عبد المعطي، إدارة المالية العامة.
8. علي كنعان، عجز الميزانية في سوريا وسبل معالجته، الأسباب والنتائج، مجلة جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
9. عيسى فادي محمود عبد الرحمان، التمويل التضخمي من منظور الإقتصاد الاسلامي، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة اليرموك بالاردن، 2007.
10. غانمي زهيرة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الاسلامية -عرض تجارب دولية-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2017.

11. فوقة فاطمة و مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للإقتصاد الوطني، مجلة الإقتصاد والمالية، 2016 .
12. . كردودي صبرينة، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعية محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2014.
13. . لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة -دراسة مقارنة الجزائر-تونس-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2014.
14. . محمد دحماني ادرويش و ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الانفاق الحكومي في الجزائر: بعض الادلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقارنة منهج الحدود ARDL، مجلة الإقتصاد والمناجمنت، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2012.
15. . مريم شطبي محمد، انعكاسات اسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، الندوة المقدمة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري قراء في تطورات أسواق الطاقة، جامعة الامير عبد القادر الاسلامية، 2015.
16. . منصور التركي، الإقتصاد الإسلامي.
17. . هزرشي طارق و لباذ الأمين، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي، الملتقى الدولي الاول حول الإقتصاد الإسلامي..الواقع والرهانات، 24/23 نوفمبر 2011.
18. . أديس أبابا اوطو اكونجديت، التمويل بالعجز بين الانتعاش الاقتصادي والتضخم النقدي، على <https://draddisababaathow.wordpress.com> تم الاطلاع 2018/01/09
19. . أربعة أسباب رئيسية لهبوط أسعار النفط على <http://www.aljazeera.net> تم الاطلاع 2018/01/08
20. . بوهانكس بك، ياسر أبو معيلق(2016)، ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط على <http://www.dw.com/ar> / تم الاطلاع 2018/01/08
21. . تداعيات انهيار اسعار النفط على الإقتصاد العالمي <https://www.sasapost.com> تم الاطلاع 2018/01/08
22. . تداعيات انخفاض أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري على <http://www.edu-dz.com> تم الاطلاع 2018/01/08
23. . سعيد حبيب، المصالح والفساد تحسم اختيار التمويل التضخمي في الإقتصاد الإسلامي..والصكوك أبرز البدائل على <https://elaph.com/Web/Economics> تم الإطلاع 2018/01/13